لتطوير الاقليم الاردني فقط في مملكة الحسين العربية ، وتكريس قواعد النظام « كلابد » في الضفة الشرقية فقط .

المشاريع التي تتضمنها الخطة :

ان التحليل الاولي لموازنة الدولة العامة لسنة ١٩٧٢ ، ومقارنتها بأرقام موازنتي عام ٧١ ، ٧٠ فيما يتعلق ببند النفقات الانمائية (الرأسمالية) في مؤسسات الدولة المعنية بمثل هذه المشاريع ، كوزارة الزراعة ، وسلطة المصادر الطبيعية ، ووزارة الاشغال العامة ، والمؤسسة الاقليمية لمياه نهر الاردن، وسلطة قناة الغور الشرقية.. الخ يتضح ان السلطة تعتزم تنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة ، والتي تتطلب أيدي عاملة لاعمار مناطق جديدة تستوعب فيها المخيمات .... الخ . ومن هذه المشاريع على سبيل المثال لا الحصر :

(١) مشروع تطوير وري منطقة الغويره — رم — العقبة ، تموله شركة امبرزيت الايطالية . وكانت الحكومة الاردنية قد اجرت مفاوضات مع الحكومة الايطالية لتقوم الاخيرة بتمويل هذا المشروع بنفسها. ويهدف هذا المشروع الى : (أ) إستصلاح اراضي المنطقة المذكورة . (ب) استخراج مياه جوفية حيث انها متوفرة في هذه المنطقة كما تقول بذلك التقارير الجيولوجية في مجلس التخطيط القومي التي تقدر وجود كمية من المياه تكفي لري المنطقة بكاملها في اغراض الزراعة . (ج) توليد طاقة كهربائية عن طريق سدود المياه والمياه المستخرجة لانارة منطقة العقبة والعقبة نفسها . (د) — مد طريق لتصريف الانتاج الزراعي الذي ستدره المنطقة ينصل بطريق العقبة السعودية . ولقد رسا هذا المشروع على شركة امبرزيت الايطالية وبعض المقاولين الفرعيين المحليين ، وبوشر بتنفيذه . وقد ظهر في موازنات السنوات الماضية وبكلف ٦٣ الف دينار اردني حتى بداية هذا العام ، مع العلم انه خصص لهذا المشروع ٩ ملايين دينار لتنفيذه على ثلاث مراحل تكلفة كل منها ٣ ملايين دينار .

(٢) مطار العقبة . وقد اشارت اليه صحيفة الرأي الاردنية . الهدف من هذا المطار هو كونه جزءا من خطة تطوير مدينة العقبة (ثغر الاردن) ومنطقتها ليجعلها بيروت بديلة في المنطقة . وقد جرت اتفاقية مع السلطات الاسرائيلية بخصوص اذونات الهبوط والاقلاع والطيران واللاسلكي والخروج من ميناء ومطار العقبة ، توجب على السلطات الاردنية ابلاغ مطار وميناء ايلات بهذه العمليات .

(٣) مشروع الدرة بـ العقبة . وقد رسا عطاؤه على شركة اتحاد المقاولين (C.C.C.) وهي شركة مقاولات لبنانية .

(٤) تكملة سكة حديد الحجاز — حطية — العقبة، حيث تقوم شركة المانية غربية بتنفيذه .

(٥) مشروع سد الزرقاء . يموله الصندوق القومي الكويتي .

(٦) المشاريع الزراعية في الاغوار . وقد لوحظ خلال السنة الماضية تركيز الامير حسن على هذه المشاريع بشكل خاص ، وتركيز كل من وزارة الزراعة ودائرة البحث العلمي ومجلس التخطيط وفريق من الخبراء لدراسة المنطقة .

(٧) عدة مشاريع زراعية في مناطق الازرق ووادي الضليل .

ان الخطورة في مثل هذه المشاريع ، هي ان الاستثمارات الرأسمالية الزراعية هذه تستطيع اسكان عدد كبير من اللاجئين والنازحين وتشغيلهم، في ظل اوضاع البطالة التي تثير نقمة المواطنين على السلطة . كذلك فان عددا كبيرا من هؤلاء المستثمرين هم من اصل فلسطيني ، مما سيمهد الطريق امام مؤامرات السلطة لتذويب الفلسطينيين واستيعابهم في الضفة الشرقية ، وابعادهم عن العاصمة والمدن الرئيسية الاخرى في الاردن .

غير ان اخطر ما تتضمنه الخطة مشروعان :

أولا : مشروع نقل المخيمات : لقد شكلت مسألة وجود مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في عمان وقرب المدن الاردنية الاخرى قضية خطيرة على أمن السلطة ووجودها في الاردن منذ عام ١٩٥٠ ، وهذه المسألة كانت واضحة في ذهن النظام الاردني خلال العشرين سنة الماضية ، والدليل على ذلك تعدد مشاريع الاسكان والاستيعاب والتوطين التي كانت تطرحها السلطة او وكالة الغوث او غيرها من البعثات الاستعمارية التي كانت تفد الى الاردن تحت اسماء مختلفة . ولقد برزت خطورة هذه المسألة بوضوح لدى النظام خلال الفترة التي تلت حرب حزيران عام ١٩٦٧ وانتهت في ايلول عام ١٩٧٠ ، ممن هذه المخيمات القريبة من العاصمة ومن المدن الاردنية الاخرى كانت حركة المقاومة التي رأى فيها النظام خطر البديل له .